# تنويع المحاصيلات الزراعية *

يعتبر العمل على تنويع المحاصلات الزراعية ومصادر الإنتاج الزراعي ضرورة تهدف إلى تفادي أو تقليل أثر المخاطر الاقتصادية والطبيعية فيما لو كان البنيان الزراعي الاقتصادي يعتمد على محصول واحد ، كما تهدف إلى توفير الاحتياجات القومية للاستغناء عن كثير من السلع المستوردة ، وتحقيق إنشاء سياسة تصديرية وتصنيعية ثابتة إلى جانب الاحتفاظ بالقطن كمحصول رئيسي للبلاد، وهذا مما يدعم الاقتصاد القومي ويؤثر على الميزان التجاري المصري تأثيراً إيجابياً تصاعدياً فضلا عن تحسن مستوى التغذية ورفع مستوى المعيشة .

ويمكن تحقيق تلك الأهداف عن طريق التوسع في إنتاج بعض المحاصلات البستانية كالفاكهة والخضر والأشجار الخشبية والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة علاوة على التوسع في إنتاج بعض نباتات الألياف والنباتات الزيتية بما يفي حاجة الاستهلاك المحلي بقدر الإمكان . وفيما يلي البرنامج المقترح لذلك :

## المحاصلات البستانية

### أولا — الفاكهة :

تعتبر معظم حدائق الفاكهة في الجمهورية المصرية مختلطة الأنواع والأصناف وفي مساحات صغيرة متفرقة ، وبعضها في جهات قد لا تلائمها ، وهذا ما أدى إلى عدم الحصول على أقصى غلة تجارية منها ، وتعذر قيام سياسة تصديرية وتصنيعية على نطاق واسع ، وأصبح الناتج منها لا يكاد يفي باحتياجات الاستهلاك المحلي ، لذلك كان من الضروري رسم سياسة ثابتة لا تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاستيراد فحسب ، بل ترمي كذلك إلى إيجاد فائض للتصدير والتصنيع .

التوسع في زراعة الفاكهة للتصدير والاستهلاك المحلي :

تبلغ السعة السوقية لدول غرب أوربا التي يمكن أن تدخل مصر فيها كدولة مصدرة ١٠٠,٠٠٠ طن والسعة السوقية لدول شرق أوربا ٣٠,٠٠٠ طن أي مايجموعه ١٣٠,٠٠٠ طن فاكهة طازجة يمكن انتاجها من مساحة ٦٥,٠٠٠ فدان

---

* من البرامج التنفيذي لتخطيط السياسة الزراعية العامة .

( باعتبار متوسط محصول الفدان ٤ أطنان تصلح ٥٠ ٪ منها فقط للتصدير ويستخدم الباقى فى الاستهلاك المحلى والتصنيع ) .

## الأنواع والأصناف الصالحة للتصدير والتصنيع والاستهلاك المحلى :

الموالح : يزرع منها ٦٠ ألف فدان فى خمس سنوات من الأصناف التالية :

برتقال فالنشيا فى حدود ٢٠,٠٠٠ فدان .

برتقال أبو سرة فى حدود ٢٥,٠٠٠ فدان .

برتقال يافاوى مصرى ( خليلى أبيض ) فى حدود ١٥٠٠٠ فدان .

العنب : يزرع منه ٢٠٠٠٠ فدان فى مدى خمس سنوات من الصنف البناتى للتصدير والاستهلاك المحلى والزبيب .

المانجو : يزرع منها ٥٠٠٠ فدان فى مدى خمس سنوات من أصناف البيرى والتيمور والكبـــائية وعويس والمبروكة للتصدير الطازج أو للتصنيع للتصدير والاستهلاك المحلى .

الموز : يزرع منه ٥٠٠٠ فدان فى مدى خمس سنوات للتصدير والاستهلاك المحلى .

## التوسع فى زراعة الفاكهة للاستهلاك المحلى والتصنيع :

إن نسبة الثمار الصالحة من المحاصيل المعدة للتصدير لا تتجاوز ٥٠ ٪ منها وما يتبقى يمكن استخدامه فى الاستهلاك المحلى والتصنيع ، لذلك فإن الأصناف والمساحات التى يمكن التوسع فيها مضافة إلى الفائض من محاصيل التصدير فى مدى خمس سنوات هى :

الموالح :

البرتقال البلدى : التوسع فيه غير محدود .

الليمون البلدى المالح : التوسع فى حدود ١٠,٠٠٠ فدان ، ومساحته الحالية ٨٠٠٠ فدان .

الكمثرى صنف الليكونت : التوسع فى حدود ٥٠٠٠ فدان ومساحتها الحالية ٢٦٠٨ أفدنة .

الزيتون : التوسع فى حدود ٥٠٠٠ فدان تستكمل إلى ٢٠,٠٠٠ فدان فى السنوات التالية ، ومساحته الحالية ٥٠٠٠ فدان .

النخيل : التوسع فى حدود ٥٠٠٠ فدان .

الخوخ والتفـــاح والمشمش والبرقوق والجوافة واللوز والبكان : التوسع فى حدود ١٠٠٠٠٠ فدان لسد حاجة البلاد والحد من الاستيراد بقدر الإمكان .

إجمالى مساحات التوسع فى الفاكهة لمختلف الأغراض :

يبلغ إجمالى المساحات اللازمة للتوسع فى زراعة الفاكهة ١٢٥٠٠٠ فدان فى مساحات كبيرة متجاورة بحيث لا تقل المساحة المزروعة من الصنف الواحد فى أى منطقة عن ١٠٠٠ فدان ليسهل اتباع القواعد السليمة فى العمليات الزراعية ومقاومة الآفات وانتشار بيوت التعبئة وإنشاء شركات للتصدير والتصنيع ، على أن يكون تركيز الأصناف كما يلى :

مناطق التركيز :

البرتقال الفالنشيا : تركز زراعته فى المديريات الجنوبية من الوادى خصوصاً بنى سويف والمنيا وأسيوط .

البرتقال أبو سرة : تركز زراعته فى وسط وجنوب الدلتا ومصر الوسطى حتى بنى سويف .

البرتقال اليافاوى المصرى : تركز زراعته فى وسط وجنوب الدلتـــا ومصر الوسطى حتى بنى سويف .

البرتقال البلدى : تركز زراعته فى الوجه القبلى جنوبى بنى سويف .

اليوسفى : تركز زراعته فى مناطق تركيز المانجو كمحصول مؤقت .

العنب : تركز زراعته فى مديريات الوجه البحرى وخاصة الجزء الغربى من مديرية البحيرة وما يستجد من مساحات هناك ومديرية الفيوم .

المانجو : تركز زراعتها فى مديريات البحيرة والشرقية والجيزة .

الكمثرى : تركز زراعتها فى المناطق الشمالية بالوجه البحرى .

اللوز : تركز زراعته فى الساحل الشمالى الغربى ومنطقة النوبارية .

البيكان : تركز زراعته فى الدلتا وتدرس إمكانيات زراعته على جسور الترع والمصارف الكبيرة .

الزيتون : تركز زراعته فى الواحات والفيوم والمنطقة الشمالية للصحراء الغربية .

النخيل : تركز زراعته فى مديرية الفيوم والواحات .

الموز : تركز زراعته فى الأراضى الساحلية والطمية .

إكثار الشتلات اللازمة للتوسع فى زراعة الفاكهة :

١ — الجهة التى تقوم بإكثار الشتلات :

(ا) يوكل أمر إنتاج الشتلات للمساحات الواسعة التى تزرع لغرض التصدير والاستهلاك المحلى إلى هيئة حكومية، ومصلحة البساتين هى أقدر الجهات على ذلك مع تدبير الإمكانيات اللازمة، فإذا تعذر تدبير الاعتمادات المطلوبة يوكل الأمر إلى هيئة شبه حكومية أو هيئة زراعية تجارية .

(ب) يترك للمشاتل الأهلية إكثار الشتلات المطلوب زراعتها للإنتاج المحلى مضافة إلى الإنتاج الحالى لمصلحة البساتين .

٢ — مصادر الطعم :

يستلزم إنتاج شتلات الموالح وضع جميع المزارع الحكومية (وزارة الزراعة — الإصلاح الزراعى — وزارة الأوقاف) المزروع بها صنف الفلنشيا وأبو سرة واليافاوى المصرى تحت تصرف الهيئة التى سيعهد إليها إكثار الشتلات حتى يتسنى انتخاب الأشجار ذات الصفات التجارية الممتازة للوصول إلى أصناف موحدة ذات صفات محددة حتى لو أدى الأمر إلى الاستغناء عن ثمار الأشجار المنتخبة كأمهات ، ويتبع ذلك أيضاً التوسع فى إنشاء مزارع للأمهات .

٣ — المساحات اللازمة للمشاتل :

(ا) المساحة اللازمة من المشاتل لمواجهة هذا التوسع هى ١٢٠٠ فدان يزرع منها ٤٠٠ فدان فى السنة الأولى ، ثم ٤٠٠ فدان فى السنة الثانية ، ثم ٤٠٠ فدان فى السنة الثالثة تكفى لإنتاج ١٠ ملايين شتلة موالح و ٢٠ مليون شتلة عنب بناتى و ٤٠٠،٠٠٠ شتلة ما نجو و ٥ ملايين شتلة حلويات ولوز وبيكا و خلافها .

(ب) يجب ألا تقل مساحة المشتل عن ٢٠٠ فدان . توحيداً للجهود واقتصاداً فى النفقات ، ويفضل أن تكون فى مناطق التركين .

وفى نهاية البرنامج تمكن الاستفادة من مساحات المشاتل إما بالاستمرار

فى زراعتها كمشاتل لمواجهة التوسع فى زراعة الحاصلات البستانية وإما بتحويلها إلى محطات تجارب تابعة لمصلحة البساتين ، وتبلغ الميزانية اللازمة لهذه المشاتل فى مدى ثمانى سنوات مبلغ ٧٩٥و٣٧٧و١ جنيهاً .

إنشاء مساحات التوسع :

ينفذ البرنامج المقترح للتوسع فى زراعة الفاكهة عن طريق القطاع الأهلى ، كالشركات الزراعية الكبرى والجمعيات التعاونية التى تنشأ لهذا الغرض فى أراضى طينية قوية ، خالية من الأملاح ، جيدة الصرف ، بعيدة مستوى الماء الأرضى ، ثم تليها فى الصلاحية الأراضى الرملية المرتفعة التى تم إصلاحها مع توفير الكميات اللازمة من الأسمدة العضوية والخضراء .

ويسير جنباً إلى جنب مع هذا البرنامج تشجيع الزراع على زيادة المساحات التى تزرع فى أراضيهم ، وذلك عن طريق تيسير الخدمات البستانية للزارعين وتيسير الإقراض الزراعى لإنشاء الحدائق وفقاً للشروط المناسبة التى وضعتها الوزارة مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

ثانيـــا ـــ الخضر :

بلغت المساحة المزروعة خضروات فى عام ١٩٥٦ حوالى ٣٦٤,٠٠٠ فدان أنتجت نحو ٢ مليون طن من الخضر الطازجة ، نصيب الفرد منها ١٠٨ كيلوجرامات ، وهو متوسط كاف من الناحية الغذائية ، ويبلغ متوسط الزيادة السنوية فى مساحة الخضر ٢٠,٠٠٠ فدان تقريباً خلال المدة من عام ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٦ .

وتتركز زراعة الخضر بصفة عامة فى الوجه البحرى ومديرية الجيزة لقربها من مدينة القاهرة ، على أن متوسط محصول الفدان فى مصر يقل عن مثيله فى الدول الأخرى بدرجة كبيرة تتطلب وضع سياسة ثابتة لرفع الإنتـــاج والنهوض بكافة محاصيل الخضر مع توجيه عناية خاصة للأنواع والأصناف ذات القيمة الاقتصادية التى يمكن أن تقوم عليها سياسة تصديرية مثل الطماطم والفاصوليا والبسلة والبطاطس والبطيخ والثوم والخرشوف .

زراعة الخضر لغرض التصدير :

تقدر الطاقة السوقية لدول غرب أوروبا التى يمكن أن تدخل فيها مصر

كبدولة مصدرة بحوالى ١٥٠,٠٠٠ طن يصدر منها حالياً نحو ١٠٠,٠٠٠ طن بصل و بطاطس ، فيكون الباقى هو ٥٠,٠٠٠ طن ، وعلى ذلك يجب أن يكون التوسع فى التصدير فى حدود ٢٠,٠٠٠ فدان تنتج حوالى ١٠٠,٠٠٠ طن يصلح منها للتصدير حوالى ٥٠,٠٠٠ طن ، والباقى يستعمل فى الاستهلاك المحلى والتصنيع

أما أسواق دول شرق أوربا فيوجد مجال توسعى للتصدير إليها ، ولكن يجب أن تسبق ذلك اتفاقات تجارية من حكوماتها .

الأنواع والأصناف الصالحة للتصدير :

البطاطس : التوسع فى العروة الشتوية فى حدود ٢٠,٠٠٠ فدان تنتج حوالى ١٢٠,٠٠٠ طن يصدر منها حوالى ٥٠ فى المائة مع تركيزها بمديريات البحيرة والجيزة وشمال الدقهلية من أصناف برلهاربز واستونر والبرتشارد ، على أن تتولى الزراعة فى المراحل الأولى هيئات حكومية مع الهيئات الأهلية إلى أن يثبت مركز مصر فى التصدير ، وعلى أن تحدد المساحة من كل صنف طبقاً للاتفاقات التجارية .

البطاطس : تزرع البطاطس فى عروتين رئيسيتين هما العروة الصيفية والعروة النيلية ، كما يصدر معظم محصول العروة الصيفية بأبخس الأسعار لعدم وجود ثلاجات لتخزينها ، ثم تعود البلاد فتستورد مقادير من البطاطس للتموين خلال المدة من سبتمبر إلى ديسمبر قبل بدء ظهور محصول العروة النيلية ، وعلاجاً لتلك الحالة فإن الوزارة طلبت إلى وزارتى الصناعة والتموين فى عام ١٩٥٦ إنشاء ثلاجات تسع ٧٠,٠٠٠ طن لتخزين البطاطس وتمكن الاستفادة منها فى خزن غيرها من الحاصلات الزراعية ، وأدرج المشروع ضمن السنوات الخمس على أن تكون هذه الثلاجات موزعة بمناطق إنتاج البطاطس لإمكان خزن تقاوى البطاطس اللازمة للعروة النيلية .

ويجدر التوسع فى حدود ٦٠٠٠ فدان من صنف الألفا والأبتوديت وبعض الأصناف ذات اللحم الأصفر مثل الأردجولد فى حدود ٢٠٠٠ فدان فى العروة الصيفية و ٤٠٠٠ فدان فى العروة النيلية علاوة على المساحات التى تزرع الآن لإمكان تصدير ٥٠,٠٠٠ طن سنوياً والباقى للاستهلاك المحلى مع تنظيم عرضه عن طريق حفظه بالثلاجات .

البطيخ : تبلغ المساحة المزروعة منه ٥٠٧٦٠ فداناً منها ٢٣٠٠٠ فدان من

الأصناف الأمريكية الممتازة ، والباقى من الأصناف البلدية الرديئة الصفات ، لذلك يجب التوسع فى زراعة الأصناف الممتازة الصالحة للتصدير مثل صنف كونغو وفلوريدا جانيت لتحل تدريجياً محل الأصناف البلدية ، مع زراعتها فى مناطق مركز جديدة بمصر الوسطى خالية من مرض الذبول مع الاستفادة من صفة المقاومة لهذا المرض الموجودة فى صنف الفريسكا ، بإدخالها فى الأصناف الأخرى الممتازة بطريق التربية .

الثوم : يصلح للتصدير طازجاً أو مجففاً أو فى صورة مسحوق أو مستخلص مركز ، ويزداد الإقبال على زراعته عاماً بعد عام حتى بلغ متوسط المساحة فى السنوات مابين ١٩٥٢ و١٩٥٦ حوالى ٩٠٠٠ فدان ، وبلغت جملة ما صدّر فى السنوات الأخيرة ٧٨٥٥ طناً حتى عام ١٩٥٥ إلا أن وزارة التموين وقفت تصديره منذ عام ١٩٥٦ لتوفير الكميات الكافية للاستهلاك المحلى ، لذلك يجب أن يكون التوسع فى حدود ٣٠٠٠ فدان من صنف الثوم البلدى لإنتاج ٨٠٠٠ طن يمكن تصدير ٤ آلاف طن منها بعد إباحة التصدير لتشجيع التوسع والمحافظة على الأسواق الخارجية ، على أن يكون التوسع فى مناطق التركيز الحالية وهى منطقة مصر الوسطى ومديرية كفر الشيخ .

الخرشوف : محصول هام للتصدير يمكن أن تنتجه مصر فى أشهر : ديسمبر ويناير وفبراير قبل أن تبدأ دول أوربا فى إنتاجه ، ولما كان الإقبال المحلى على استهلاك الخرشوف محدوداً جداً فإن التوسع فى زراعته يجدر ألا يزيد عن ٢٠٠٠ فدان من الصنف البلدى على تركز زراعته فى مديرية البحيرة خصوصاً قرب ساحل البحر .

الفاصوليا الخضراء : تتناقص المساحة المزروعة سنوياً تدريجياً لشدة تعرضها للإصابة بذبابة الفاصوليا والعنكبوت الأحمر رغم أهميتها للتغذية والتصدير ، ويمكن التوسع فى زراعتها فى حدود ٢٠٠٠ فدان من صنف كونتندر لإنتاج ٦٠٠٠ طن يصدّر منها ٣٠٠٠ طن والباقى للاستهلاك المحلى .

البسلة الخضراء : يزرع منها الآن ٥٠٠٠ فدان ، ويمكن التوسع فى زراعتها فى حدود ٢٠٠٠ فدان من صنف لتل مارتل للتصدير ، إذ يبدأ ظهور المحصول فى مصر من شهر نوفمبر إلى مارس أى قبل بدء ظهوره فى أوربا ، وتنتج هذه

المساحة خمسة آلاف طن يصدر منها حوالى ٣٠٠٠ طن والباقى للاستهلاك المحلى على أن تركز الزراعة فى منطقة الجيزة والقليوبية .

إجمالى المساحات والأنواع والأصناف التى يلزم التوسع فيها للتصدير :

الطماطم : ٢٠,٠٠٠ فدان من أصناف بيرل هاربر والاستونر والبريتشارد .

الشوم : ٣,٠٠٠ من الصنف البلدى :

الفاصوليا الخضراء : ٢,٠٠٠ فدان من الصنف كونتندر .

البسلة الخضراء : ٢,٠٠٠ فدان من الصنف لتل مارفل .

الخرشوف : ٢,٠٠٠ فدان من الصنف البلدى .

البطاطس : ٦,٠٠٠ فدان من أصناف الألفا والأبتوديت والأروجولد ،

البطيخ : لايلزم التوسع فى زراعته ولكن يمكن توفير كميات أكبر للتصدير عن طريق إحلال الأصناف الممتازة محل الأصناف البلدية ، والجملة : ٣٥,٠٠٠ فدان .

زراعة الخضر للاستهلاك المحلى :

١ — إن نصيب الفرد فى مصر كاف من جهة الكمية ناقص من ناحية النوع والتوزيع ، لأن زراعة الخضر مركزة بالوجه البحرى وبخاصة حول المدن الكبيرة وقليلة بالوجه القبلى وهذا مايستدعى نشر الوعى لزراعتها هناك وخاصة بعد بدء تنفيذ المشروعات الصناعية بجنوب الوادى .

٢ — يجدر التوسع فى زراعة الأصناف ذات القيمة الغذائية العالية مثل الطماطم والبطاطس والفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة .

الطماطم : إن زراعة مساحة ٢٠,٠٠٠ فدان فى العروة الشتوية للتصدير سيترتب عليه طرح ٥٠,٠٠٠ طن للاستهلاك المحلى .

البطاطس : يلزم النهوض بمحصول العروة النيلية ، الذى يقل بحوالى ١,٢ طن للفدان عن محصول العروة الصيفية أى ما يوازى ٣٤,٥٠٠ طن قيمتها نصف مليون جنيه ، وذلك عن طريق إخضاع إنتاج التقاوى للإشراف الفنى والتفتيش والفحص لزراعات البطاطس فى العروة الصيفية ، وخاصة لدى كبار الزراع لتنفيذ التعليمات الفنية اللازمة لاختيار مساحات يكفى المحصول الناتج منها لاستعماله

كتقاوى ممتازة للعروة النيلية على أن تخزن التقاوى فى الثلاجات إلى أن يحين موعد الزراعة.

الفاصوليا الجافة : تستورد البلاد كميات كبيرة من الفاصوليا الجافة بلغت فى عام ١٩٥٦ حوالى ٨٠٠٠ طن قيمتها حوالى ٣٢,٠٠٠ جنيه ، وعلى ذلك يلزم التوسع فى زراعة الفاصوليا الجافة من صنف سويس بلان فى حدود مساحة ١٣٠٠٠ فدان تنتج ٨٠٠٠ طن لمنع الاستيراد ، على أن تركز هذه المساحات فى الأراضى الخصبة بمديرية المنوفية ومديريات مصر الوسطى ، وتجرى التجارب الكافية للتوسع فى زراعتها صيفاً بدلا من الزراعة فى العروة النيلية التى تتعرض للإصابة الشديدة بالآفات والتوسع فى الأبحاث الخاصة بمقاومتها .

اللوبيا الجافة : يلزم التوسع فى زراعتها فى حدود ٢٠٠٠ فدان فى المناطق الضعيفة بمديريتى كفر الشيخ والبحيرة ، نظراً لتحملها الملوحة وضعف التربة وفى مديريات الوجه القبلى ، نظراً لتحملها درجات الحرارة المرتفعة ، على أن تحل فى الدورة محل الذرة النيلية بالأراضى الضعيفة المحصول وهذه المساحة تنتج ١٠٠٠ طن من البزور الجافة .

هذا فيما يختص بالمحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية ، أما فيما يختص بباقى محاصيل الخضر فإنها ، ولو أنها ليست على درجة عالية من الناحية الغذائية مثل الخيار والشمام ، إلا أن المساحات الكبيرة التى تزرع منها ، نظراً للإقبال الشديد عليها ، يحتم معها تحديد سياسة ثابتة للنهوض بها ، وتتلخص فى الآتى :

الخيار : المساحة الحالية ٢٥,٠٠٠ فدان تنتج حوالى ١٢,٠٠٠ طن تستهلك محلياً ويمكن الاستفادة من هذه الكمية الضخمة فى تجربة تصدير جزء منها للخارج والتوسع فى صناعة التخليل ،

الشمام : العيب الواضح فيه هو كثرة أصنافه المتداولة وعدم تجانس صفاته ويجدر الاقتصار على زراعة الأصناف الأربعة الآتية :

الإسماعيلى ... كيران العسل ، ، ، كفر حكيم ، ، ، الوراقى — مع تنقيتها بحيث تصبح متجانسة مع تحسين صفات الشمام الوراقى وبقاء أحجامه كما هى كبيرة.

زراعة الخضر للتصنيع :

يجب أن تتطور هذه الصناعة وأن تكون فى مناطق مخصصة وأصناف صالحة

للتصنيع بحيث لا تعتمد الصناعة أساساً على الفائض من عمليات التصدير ، أو الاستهلاك المحلى وأن تتعاقد المصانع مع المنتجين على إنتاج ما يماثلها من أصناف وتخصيص مساحات لإنتاج الخضر للتصنيع ، على أن تكون فى مناطق بعيدة عن المدن حتى لا تتنافس الأسواق المحلية من المصانع فى اجتذاب الخضر للاستهلاك الطازج ورفع أسعارها بما يجعلها غير اقتصادية لأغراض التصنيع .

السياسة المقترحة للنهوض بزراعة الخضر :

١ — تحسين أصناف الخضر : وهو مشروع تنفذه الوزارة حالياً إلا أنه يجب قصر تنفيذه فى المراحل الأولى على أصناف الخضر ذات الأهمية الاقتصادية مثل الطماطم والبطاطس والبطيخ والشمام والفاصوليا والكرنب والخرشوف والبطاطا فى حدود ٢٨٣٠٢ جنيه فى عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ثم يقتصر على مبلغ ١٥٩٠٢ جنيه سنوياً بعد ذلك .

٢ — مشروع تعميم تقاوي الخضر المنتقاة : وهو مشروع تنفذه الوزارة حالياً ويجدر أن يقتصر تنفيذه على إنتاج الثلاث مراحل الأولى فقط وهى :

(ا) البزور الناتجة من برنامج التربية . (ب) النوية (ج) النواة .

٣ — يتولى إكثار التقاوى الناتجة من النواة وتوزيعها هيئة حكومية ، أو شركة ، على أن تخضع للإشراف الفنى للوزارة ، فإذا لم يتيسر ذلك فى الوقت الحالى فلا مناص من استمرار الوزارة فى الإكثار والتوزيع .

٤ — المساحة اللازمة لزراعة النوية والنواة تبلغ حوالى ٣٧٠ فداناً مساحة محصولية تخصص مساحات كافية لإنتاجها فى المزارع بالدقى والقنـــاطر الخيرية وحلوان لضمان الإشراف الفنى الدقيق محافظة عليها من الخطط الوراثى والتخلص من النباتات الغريبة ومقاومة الآفات المرضية والحشرية بطريقة فعالة .

٥ — تخصيص مساحة ٧,٥٠٠ فدان مساحة محصولية للإكثار فى أراضى بمنطقة مصر الوسطى أو أراض تم إصلاحها واستزرعت مثل أراضى مديرية التحرير أو بعض أراضى مديرية الشرقية أو مزرعة الجبل الأصفر ، مع ملاحظة مسافات العزل الواجبة لضمان عدم حدوث الخلط نتيجة للتهجين الطبيعى ، ويتكلف المشروع فى مرحلته الإنشائية ( ٥٨ / ٥٩ - ٦٠ / ٦١ ) مبلغ ٦١ ٨٢٢١ جنيهاً

منها مبلغ ١٥٨٢٠١ جنيه عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ وبعد السنة الثالثة يكون المبلغ اللازم للاستمرار فى المشروع ٢٥٧٢٦١ جنيهاً سنوياً ( الإيرادات فى الثلاث سنوات الأولى ٦٠٠ ألف جنيه ، وبعد ذلك يكون الإيراد ٣٧٥ ألف جنيه ) .

٦ — الاستفادة من المصنع الموجود فى مديرية التحرير لاستخراج بزور الطماطم المعدة للتقاوى والاستفادة بالعصير فى صناعة الصلصة .

٧ — تمكن الاستفادة بالوحدات الزراعية ومحطات التجارب الإقليمية والوحدات الزراعية المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية فى توزيع التقاوى لتكون فى متناول أيدى الزراع بدلا من قصر توزيعها على مخزن البزور بالجيزة مع زراعة وإنتاج شتلات الخضر فى تلك الوحدات والمحطات .

ثالثاً — الزهور ونباتات الزينة :

تعتبر من المحاصيل الصالحة للتصدير وخاصة فى فصل الشتاء ، إلا أن إنتاجها على نطاق تجارى غير ميسور لعدم وجود مشاتل تقوم بتربيتها على أسس فنية سليمة تلائم سياسة التصدير للخارج .

لذلك فإنه تجدر زراعة مساحات كافيه للبدء فى تجربة تصدير الزهور فى مساحة ١٥ فداناً بحديقة القبة إلى أن تتكون لدى زراع الزهور الدراية الكافية لمواجهة التصدير على أن يقتصر التصدير على أصناف الورد والقرنفل والجلاديولس والأيريس والتيبروز والبسلة والبنفسج والأراولة ، وذلك فى حدود مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، فى ميزانية ١٩٥٨/١٩٥٩ ينتظر أن يعطى إيراداً فى حدود ١٣ ألف جنيه على أن تكون الميزانية السنوية بعد ذلك فى حدود ٨٣٢٠ جنيهاً .

رابعاً — الحديقة النباتية :

تتطلب النهضة الزراعية الحديثة فى مصر إنشاء حديقة نباتية لدراسة وأقلمة النباتات المستوردة بتهجينها مع الأصناف المحلية للاستفادة منها فى إنتاج محاصيل جديدة تضاف إلى الثورة النباتية فى البلاد على أن تزود بالمعامل والمنشئات اللازمة ومكتبة كاملة فضلا عن كونها متنزهاً عاماً راقياً للجمهور .

لذلك يجدر إنشاء هذه الحديقة فى حديقة قصر القبة لتحل محل الأشجار الكبيرة من الفاكهة بالإضافة إلى تجميل حديقة القصر ، وذلك فى حدود ١١١ ألف

جنيه و ٥٤٥ جنيهاً على أن يجرى التنفيذ تدريجياً فى مدى خمس سنوات يلزم منها مبلغ ٢٠٣٠٩ جنيهات فى العام الأول و ٢١,٥٤٤ فى العام الثانى و ٢٢,٢٢١ فى العام الثالث و ٢٣,١١٨ فى العام الرابع و ٢٤,٣٤٣ فى العام الخامس ثم يلزم بعد ذلك ٢٢٣٣٨ جنيهاً سنوياً ابتداء من العام السادس ، ويوجد مبلغ معتمد فى ميزانية الوزارة لهذا الغرض منذ عام ١٩٤٦ والأمر متوقف على موافقة الجهات المسئولة ) .

خامساً — النباتات الطبية العطرية :

تنمو أغلب النباتات الطبية والعطرية بحالة برية بالوادى والصحراء ، وهذا مما يصعب معه جمعها إلا أن بعضها تمكن زراعته ، وتقدر المساحة اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلى ومنع المستورد من الخارج بحوالى ١٣٥٠ فدانا يجب البدء بزراعة ٦٠٠ فدان منها فى مدى خمس سنوات يخصص الجزء الأكبر منها فى مديرية التحرير والباقى فى المطاعنة وكوم أمبو مع عدم التوسع فى الزراعة بالتصدير قبل أن تصبح هناك أسواق ثابتة منتظمة .

وأهم النباتات التى يمكن التوسع فى زراعتها هى : الأتروبا والديجيتال والداتورة والمنتة والبيرثرم والبابونج والسينامكى والكزبرة والكمون والكراوية واليانسون والنعناع الفلفلى والنعناع البلدى والشطة .

أما العرقسوس فينمو بريا فى الواحات بكميات كافية ، ويجدر تسهيل جمعه ونقله وتتكلف زراعة ٦٠ فدان من هذه النباتات مبلغ ٣٤,٥٤٠ جنيهاً فى السنة الأولى ثم ٢٧٠٤٠ جنيهاً سنوياً بعد ذلك .

سادساً — الأشجار الخشبية :

نجحت زراعة الأشجار الخشبية اللازمة لمختلف الصناعات بمصر غير أن الأراضى التى تصلح لزراعة الأشجار الخشبية تصلح أيضا لزراعة أشجار الفاكهة والمحاصيل الحقلية فى حالة توفير المياه ، كما أن معظم الغابات الموجودة فى العالم تعتمد فى زراعتها وانتشارها على مياه الأمطار ، لذلك فإنه يجدر اتباع الآتى :

١ — اتجه التفكير إلى إنشاء غابات صناعية فى منطقة برارى الحامول للاستفادة من تلك المساحة الواسعة فى إنتاج الأخشاب . إلا أنه بعد اعتزام هيئة الأراضى البور إصلاحها للزراعة العادية رئى الاكتفاء بغابات الجبل الأصفر

وكوم أوشيم وقنا من إكثار الأشجار ذات الأخشاب الممتازة الصالحة للتصنيع .

٢ — إيفاد بعثة إلى أستراليا والبلاد الشهيرة بالأشجار الخشبية وبخاصة الكافور والكازورينا لدراسة تكنولوجيا الأخشاب ومدى صلاحية الأنواع والأصناف المزروعة فى مصر للأغراض الصناعية .

٣ — زراعة الأشجار الخشبية كمصدات للرياح فى مناطق زراعة مساحات التصدير من الفاكهة والخضر وكذلك على جانبى الطرق والسكك الزراعية من تسليم مصلحة الطرق والأشجار بسعر التكلفة على أن تتولى هى صيانتها بعد الزراعة .

٤ — تشجير جميع جسور الترع والمصارف البالغ طولها ٢٥٠٠ كيلو متر فى مدى ٢٠ عاما على أن تقوم الوزارة بإنتاج الشتلات اللازمة فى حدود مبلغ ١٢٥٠٠ جنيهاً سنوياً لانتاج نصف مليون شتلة على أن تقوم وزارة الأشغال بالزراعة والصيانة مع دراسة إمكانيات زراعة أشجار البيكان والتوت عليها .

٥ — الاستمرار فى مشروع تشجير الغرود الرملية الذى تنفذه الوزارة حالياً منذ عام ١٩٥٥ فى مناطق رفح ، العريش، والبصيلى، ورشيد ، والواحات الداخلة والخارجة فى حدود المبلغ المعتمد له سنوياً ( ٢٥٠٠٠ جنيه ) .

٦ — تنفيذ مشروع معمل (محطة) بحوث الأخشاب وذلك لدراسة الأخشاب الموجودة حالياً وما يمكن الاستفادة بها وعلى ضوء هذه البحوث تعمل سياسة الإكثار على أن تخدم هذه المحطة الإقليم الشمالى ، ثم تقام محطة تجفيف هناك بعد أن يتم تنسيق المشروع بين الإقليمين ، معتمد فى ميزانية عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ مبلغ ٣٢٨١٤ جنيها ) .

رفع الكفاية الإنتاجية للبساتين وزراعات الخضر :

يمكن تلخيص وسائل رفع الكفاية الإنتاجية بحدائق الفاكهة وزراعة الخضر فى العناية بعمليات التسميد والخدمة ومقاومة الآفات وتحسين الصرف بإنشاء شبكة كاملة فى المناطق المزمعة زراعتها بالفاكهة وكذا عدم الإسراف فى رى أشجار الفاكهة ، ويقع العبء الأكبر فى هذا المضمار على مصلحة البساتين ، لذا يجب تعزيز جهاز الخدمة الإقليمية بها لتتمكن من أداء الخدمات البستانية للزارعين على أفضل صورة ، وسوف تلعب محطات التجارب الإقليمية المقترح إنشاؤها دوراً

هاماً فى نشر الوعى لدى الزراع لحثهم على الإقبال على زراعة الفاكهة والخضر طبقاً لأحدث ما وصلت إليه التجارب والأبحاث .

البحوث ومحطات التجارب الإقليمية :

رغم أهمية إجراء البحوث والتجارب إلا أن جهاز أبحاث الحاصلات البستانية بالوزارة غير كاف، وهذا مما يستدعى تدعيمه وتخصيص مبالغ كافية لتجهيز المعامل وتزويدها بالأجهزة .

وتمشياً مع سياسة الوزارة فى إجراء البحوث والتجارب فى مناطق الإنتاج المختلفة فقد رأت الوزارة إقامة ثمانى محطات إقليمية للحاصلات البستانية بكل منطقة ذات ظروف بيئية محددة سيشار إليها تفصيلا فى نهاية هذا التقرير ، وتبلغ جملة تكاليف إنشاء وتشغيل هذه المحطات خلال ثمانى سنوات مبلغ ٥٠٦٨٣٦٠ جنيهاً

نباتات الألياف :

نباتات الألياف الناجحة فى مصر هى الكتان والتيل والسيسال والجوت والجوت المقشورى والرامى، والنباتات التى يجب النهوض بها والتوسع فى زراعتها لمواجهة الاحتياجات المحلية ورسم سياسة ثابتة لها هى الكتان والتيل والسيسال ، أما الجوت والجوت المقشورى والرامى فيقتصر فى الوقت الحاضر على الأبحاث التى تجرى عليها .

الكتان :

اعتمدت زراعة الكتان فى الماضى على تصدير أليافه الخام بالخارج ، ولكن ظهور دول منافسة مصدرة للألياف الخام بأسعار لا تقبل المنافسة مثل روسيا ابتداء من عام ١٩٥٦ أدى إلى انكماش المساحة المزروعة بالبلاد منذ ذلك الحين ، لذلك يجب أن تكون زراعة الكتان على أساس ثابت هو سد احتياجات البلاد من المنسوجات الكتانية وزيت بزرة الكتان ويتحقق ذلك باتباع الوسائل الآتية :

١ — زراعة ٢٠,٠٠٠ فدان كتان سنوياً وبخاصة أن المصانع والمعاصر المحلية يمكنها استيعاب المحصول الناتج ، وسيتحقق وجود فائض من الألياف الخام يقدر بنحو ٨٥٠ طناً يمكن تصديرها مبادلة مع منتجات الدول الأخرى .

٢ — تشجيع الصناعة المحلية ، وذلك بالتوصية لدى الهيئات الحكومية بشراء

ما يلزمها من المنتجات الكتانية من الصناعة المحلية والحد من الاستيراد من الخارج بزيادة الرسوم الجمركية مع إباحة استيراد نسبة من الغزل الرفيع لإمكان إنتاج المنسوجات الكتانية الرفيعة ، والعمل على إنشاء صندوق لدعم صناعة الألياف وتشجيع تصنيع مخلفات الكتان من ورق وأبلكاش .

٣ — إكثار وتعميم صنف الكتان جيزة ٤ وإحلاله محل الأصناف الاخرى لوفرة محصوله وارتفاع نسبة الألياف به وقيام الوزارة بإكثار بذور نقية تبلغ ١٠٠٠ إردب كل عام بزراعة ٣٥٠ فداناً تتكلف ١٢,٧٧٥ جنيهاً وتغل ١٤,١٧٥ جنيهاً على أن يكتفى بزراعة ٣٥٠ فداناً تبلغ تكاليفها ٩٤٢٥ جنيهاً .

٤ — منع استيراد بزور كتان من الخارج لعصرها إلا بعد موافقة الوزارة مع اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع تسربها للزراعة .

٥ — إقامة مصنع الغزل التجريبي للكتان ومصنع الغزل التجريبي للألياف الاخرى ، نظراً للفوائد الجمة التي تعود على الصناعة والمصانع من الاختبارات الغزلية وذلك فى حدود مبلغ ٦٥,٢٩١ جنيهاً وذلك فى ميزانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

التيـــل :

يعتبر التيل من أكثر محاصيل الألياف نجاحا من الناحية الزراعية والاقتصادية فى مصر ، ويمكن أن تحل أليافه محل ألياف الجوت فى كافة الأغراض والعبوات فضلا عن أنها أرخص منها ، وهذا ما يغنى عن استيراد العبوات من الخارج أو استيراد الألياف الخام لتغذية المصانع المحليـــة التى أنشئت أخيراً للشركة العامة لمنتجات الجوت ، وقد أبدت هذه الشركة استعدادها التام ، بصفة رسمية للتعاقد مع الزراع على شراء المحصول وفقاً للشروط التى تضعها لجنة الألياف النباتية الدائمة بالوزارة مع تقديم كافة التسهيلات للزراع وتوفير الآلات اللازمة وتوسيع إمكانيات الشركة بحيث يمكنها استيعاب الألياف الناتجة من زراعة ٥٠ ألف فدان وهى أقصى مساحة ينتظر التوسع فى زراعتها .

ويمكن تحقيق النهوض بزراعة التيل وصناعة العبوات من أليافه باتباع الآتى :

١ — زراعة ٥٠,٠٠٠ فدان تيل فى السنوات الخمس القادمة .

٢ — قيام الوزارة بزراعة ١٠٠٠ فدان بالوجه القبلى لإنتاج بذور نقيـة

جيدة الإنبات ، على أن تكون باقى المساحة اللازمة لإنتاج البزور وقدرها ٤٠٠٠ فدان يتم التعاقد عليها بين الوزارة والزراع .

٣ ـ زراعة التيل فى الأراضى التى تنتج محصولا مجزياً من القطن فى مديرية البحيرة والفيوم والشرقية .

٤ ـ زيادة سعر الإردب من بذرة التيل ، تشجيعاً للزراع على إنتاج التقاوى المنتقاة ، وقيام بنك التسليف الزراعى والتعاونى بتمويل شراء وتوزيع التقاوى المنتقاة بإمداد الزراع بالسلفيات للحصول على أقصى غلة من الفدان .

٥ ـ عمل التسهيلات اللازمة لاستيراد الماكينات الكافية للشركة العامة لمنتجات الجوت .

٦ ـ النظر فى تعديل بعض القوانين الزراعية التى تقضى بتقليع التيل وغيره من نباتات العائلة الخبازية فى مواعيد معينة خوفاً من انتشار ديدان اللوز .

وتبلغ تكاليف زراعة ١٠٠٠ فدان تيـــل فى عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ لإنتاج البزور ٤٠٠٠٠ ألف جنيه ينتظر أن تغل إيراداً يقدر بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه

السيسال :

من نباتات الألياف الهامة لصناعة الدوبارة والحبال بمختلف أقطارها ، ويمكن صناعة السجاجيد والمشايات وشباك التمويه اللازمة للجيش منه ، فضلا عن إمكانيات استخدام مخلفات تنفيض الأوراق للحصول على الألياف فى صناعة بعض الكيماويات الهامة مثل المواد الكحولية والأحماض والكورتيزتون الطبى ، لذلك فإنه تجوز زراعة ١٠٠٠ فدان فى وادى النطرون على أن تقوم شركة السيسال الأهليـــة بالتعاقد مع إدارة الوادى لشراء المحصول على أساس الأسعار التى تحددها اللجنة الدائمة للألياف بالوزارة ، وعلى أن تمد الشركة الوادى بالماكينات اللازمة لتنفيض الأوراق لاستخراج الألياف ، وقد تعهدت الشركة رسمياً بذلك ، وعلى أن يكون التوسع فى زراعته مستقبلا فى الأراضى الضعيفة بمنطقة القناة والاسماعيلية .